

# الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين

U.N.P.E.F

المكتب الوطني 01 شارع محمد مادة - ساحة الوئام - الجزائر

تليفاكس : 021/ 65.95.16 - 021/65.78.83

الموقع الإلكتروني www.unpef.com

البريد الإلكتروني: unpef16@hotmail.com



الجزائر في: 2012/02/03

## تصريح صحفي 2012/01

إن الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين وبعد الدراسة النقدية لمسودة مشروع القانون الأساسي المعدل ، المقترح من طرف وزارة التربية الوطنية ، تم تقديم مقترحات إضافية استكمالا للمشروع الذي قدمه في شهر ماي ، وأمام تسارع الأحداث والمستجدات يرى أنه لا يوجد الآن أي مبرر لاستمرار سياسة الإرجاء لمعالجة الملفات العالقة والقضايا المستجدة ومن أهمها :

- معالجة اختلالات القانون الخاص : بعد أن استجمعت الوزارة مقترحات الشركاء الاجتماعيين لم يبق لها سوى دعوتهم لاستمرار التفاوض لتسوية الاختلالات التي تضمنها القانون الخاص الذي أصبح عقبة كؤود خاصة في مجالي التصنيف والترقية في نفس السلك ، أو من سلك إلى آخر .
  - الأسلاك المشتركة والعمال المهنيين وأعوان الأمن والوقاية : ضرورة رفع أجورهم وإعادة النظر في نظامهم التعويضي مع استحداث منح خاصة بهم ، واحتساب منحة المردودية وتنقيطها على 40 % مثل أسلاك التربية استعجالا.
  - الأنشطة اللاصفية : لقد وعدت وزارة التربية تنظيم ندوة وطنية للخروج بقرار نهائي حول هذا الملف فور القيام بندوات جهوية التي نظمت فعلا في نهاية الفصل الأول والتي تضمنت تقارير مفصلة عن ذلك ، مما يستلزم التعجيل في عقد هذه الندوة الوطنية للخروج بحلول ناجعة .
  - طب العمل : في الوقت الذي ننتظر تجسيد طب العمل في قطاع التربية وفق النصوص التشريعية نسجل تجميد إصدار قرار يخص المناصب المكيفة التي بدأ الإعداد له في عدة جلسات مع وزارة التربية الوطنية ، وكان من المفروض أن تقوم بإحصاء شامل في كل ولاية للحالات المستعصية التي تتطلب إحالة أصحابها على مناصب مكيفة ملائمة للأمراض التي يعانون منها ، مع ضرورة إصدار قرار لتجسيد ذلك.
  - المخلفات المالية : لقد طال أسد صبب المغلفات المالية الناجمة عن استدراكات النظام التعويضي ، مما يستوجب على الوصاية صيها في أقرب وقت .
  - مشاكل الولايات : نسجل صمت وزارة التربية حيال المشاكل العالقة في بعض ولايات الوطن ونخص بالذكر ولاية البليدة التي تفاقت فيها الأوضاع ، فبعد القيام بإضرابين هاهو الإضراب الثالث يلوح في الأفق دون تحرك الوزارة لحل الإشكال وتحقيق المطالب المرفوعة ضمانا للسير الحسن للعملية التربوية في الولاية .
- ختاما:** نؤكد مضمون إرسالنا لوزارة التربية رسميا بتاريخ : 2012/01/23 لعقد جلسة عمل لتقييم مدى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه إثر الحركة الاحتجاجية الأخيرة والتي توجت بمحضر مشترك مؤرخ في : 2011/10/13 و ننتظر إجابة واضحة عنها في أقرب وقت ، وأمام هذا الصمت نحذر من انتهاج سياسة التماطل لربح الوقت لأن الأسرة التربوية ضاقت ذرعا من ذلك ، وهي في تذرر مما يستوجب حمل الأمور محمل الجد لإيجاد حلول مناسبة تخدم موظفي القطاع لضمان سنة دراسية مستقرة وهادئة .

من أجل أسرة تربوية واعية وفاعلة

